الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة .. دول "البريكس" نموذجا

فاطمة أمحمدى

باحثة دكتواره فى الدراسات الاستراتيجية والأمنية

جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة ٣ - الجزائر

تعد التغيرات التى طالت النظام العالمى، وعولمة الاقتصاد المتسارعة أحد العوامل التى أسهمت فى تطور مفهوم الدبلوماسية التقليدية، حيث أصبح مفهوم الدبلوماسية لا يقتصر على إدارة العلاقات السياسية بين الدول، بل اتسع ليشمل مجالات عدة اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وبيئية ... إلخ.

وفى ظل التكامل بين المجالين السياسى والاقتصادى، وصعوبة الفصل بينهما، يبرز الاقتصاد بعدّه وسيلة من الوسائل الدبلوماسية لتعزيز التعاون بين الدول، وفى الكثير من الأحيان أيضا كوسيلة من وسائل الضغط على الكثير من دول العالم التى توظف علاقاتها الدبلوماسية لتنشيط اقتصادها، والترويج لمصالحها الاقتصادية.

ويشغل موضوع الدبلوماسية الاقتصادية اهتمام كبار مسئولى وزارة الشئون الخارجية، خصوصا أن السياسة الاقتصادية للقوى الصاعدة عموما، ودول "البريكس" على وجه الخصوص، كنمط جديد لإدارة العلاقات الدولية فى شقها الاقتصادى، ازدادت نشاطا فى السنوات الأخيرة، حيث قامت الدول "البريكس" بعدة مخططات واستراتيجيات من خلال القمم التى عقدتها منذ عام ٢٠٠٩ حتى اليوم، إلى تأسيس بنك لتنمية محاكاة لصندوق النقد الدولى.

وتهتم دول "البريكس" بتمويل التنمية فى بلدان أعضائها، إضافة إلى تمويل مشاريع التنمية فى البلدان النامية، وكان ذلك تزامنا مع الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨. ومن هنا، تهدف الدراسة إلى:

- البحث فى قدرات مجموعة "البريكس" الاقتصادية التى من خلالها أقبلت على هذه الخطوة الجريئة (إنشاء بنك للتنمية وصندوق الاحتياطى اللذين مع بعضهما يشكلان رصيدا ماليا مقداره مئتا مليار دولار).

- قراءة فى أهداف هذا البنك، هل هى اقتصادية بحت، أم تحمل فى طياتها أهدافا ذات أبعاد سياسية؟

ولتوضيح ما سبق، تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال المركزى التالى:

هل يمكن أن تؤدى الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة إلى عالم متعدد الأقطاب؟

المحور الأول- ضبط إتيمولوجى للدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة:

يتطلب صعود القوى فى النظام الدولى التمكن من عدة آليات لتحقيق الأهداف، سواء كانت هذه الآليات عسكرية، أو دبلوماسية، والدبلوماسية بأنواعها، والتى من بينها الدبلوماسية الاقتصادية التى يتم تناولها على النحو التالى:

أولا- الأنماط الحديثة والمعاصرة للدبلوماسية الدولية:

تتفق أدبيات العلاقات الدولية على أن الدبلوماسية هى الأداة الأولى فى السياسة الخارجية للدول، لاسيما فى وقت السلم. لذا، يمكن تعريف الدبلوماسية بأنها "عملية التمثيل والتفاوض التى تجرى بين الدول، والتى تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها". والدبلوماسية الفعالة هى التى تدعمها كل الأدوات السياسية الأخرى التى تملكها الدولة، سواء كانت هذه الأدوات سياسية دعائية، اقتصادية أو عسكرية. ويعتقد كثير من الباحثين المتخصصين فى هذا الموضوع أن هدف الدبلوماسية الأول هو التوفيق بين خلافات الدول، وفتح مجالات للاتصال بينها من أجل تحقيق هذا الهدف.

١- تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

برزت الدبلوماسية الاقتصادية كأداة مهمة من أدوات التعامل السياسى الدولى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. بل إن الأسلحة الاقتصادية لهذا النوع من الدبلوماسية أصبحت تتفوق بمقياس الفاعلية والتأثير -كما يقول جون بايندر Junebynder- على الوسائل الاستراتيجية ذات الثقل التقليدى فى الممارسات الدبلوماسية بين الدول. ويؤكد جوزيف ناى Josephnye هذا المعنى عندما يقول إنه ليس للقوة أهمية كبيرة فى العلاقات بين الدول غير النووية وغير المتقدمة. وبذلك، ظهرت أنماط جديدة من العلاقات التى تتميز بالمقدرة العالمية على التأثير المتبادل بغير وسيلة القوة. وحتى بالنسبة للقوى العظمى، فقد تضاءل مفعول التهديد باستخدام القوة بصورة حادة فى السنوات الأخيرة. ومع هذا التدهور فى فاعلية الأدوات الاستراتيجية للقوة التى سبق للدبلوماسية الدولية أن ركزت واعتمدت عليها، فإن التهديد الذى تحس به الدول لاستقلالها أخذ ينتقل من دائرة الأمن إلى دائرة التبعية الاقتصادية.

وهذه الحقيقة الجوهرية على وجه الخصوص هى التى جعلت بعض المحللين يطلقون مصطلح "القوى العظمى المدنية" على الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان، وهى الدول التى لديها قوة اقتصادية، وصناعة، وتكنولوجيا عملاقة، فى حين أنها ضعيفة عسكريا، إذا ما قورنت قدراتها الاستراتيجية العامة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسى. وتستطيع هذه القوى الاقتصادية العملاقة أن تحقق أهدافها السياسية للدول الأخرى(١).

وإذا كان هذا البعد صحيحا بالنسبة لقوة التأثير السياسى والدبلوماسى بالأدوات الاقتصادية، فإن المشكلة الأساسية التى تقترن بهذا التطور هى: كيف يمكن تحديد الطريقة الفعالة للممارسة الدبلوماسية والاقتصادية، وكذلك المدى الذى يجب أن يذهب إليه هذا الاستخدام؟

ويعد ظهور مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بالشكل الحالى حديثا نسبيا، حيث يعود إلى عام ١٩٨٠، حين ارتبطت الدبلوماسية بالمصالح الاقتصادية للدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية، والمحلية، والفواعل الاجتماعية، حيث تعمل على استعمال الأدوات التقليدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية ضمن التحليل الواقعى الذى يعتمد على مركزية الدولة فى التحول كفاعل أساسى، ومن ثم المنظمات الحكومية الدولية الأخرى.

ونستنتج من خلال ما سبق أن الدبلوماسية الاقتصادية تسعى لتحقيق الأمن الاقتصادى للدول ضمن النظام الدولى الذى يتميز بالفوضى. ويتم تعزيز السياسات الاقتصادية الخارجية للدول عن طريق جمع المعلومات كسبب للتأييد، والتمثيل، والتفاوض(٢).

يجد الباحث عندما يرجع للتاريخ أن الدبلوماسية الاقتصادية كانت تعرف سابقا باسم الدبلوماسية التجارية التى جاءت مع تأميم الصناعات فى العديد من البلدان. وما يميز الدبلوماسية الاقتصادية هو أن القطاع الخاص يشارك فى عملية صنع القرار للتأثير فى موقف التفاوض للبقاء فى السوق التنافسية العالمية، أو الإقليمية(٣). وتطور مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية مع بروز العولمة الاقتصادية، حيث أصبح من الصعب التمييز بين ما هو محلى، وما هو دولى.

٢- أدوات الدبلوماسية الاقتصادية:

اعتمدت الدبلوماسية الاقتصادية على عدة أدوات، يمكن إجمالها فيما يلى:

- تطبيق سياسات وتدابير اقتصادية تهدف إلى تشجيع أو تنمية روابط التبادل التجارى فى قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات. ومن أمثلة ذلك الأخذ بنظام الحصص، وتقديم إعانات للمصدرين، أو التسعير الاقتصادى لإنتاج القطاع العام فى الدولة، وإلزام المنتجين بضرورة التقيد بمواصفات فنية خاصة فى الإنتاج على النحو الذى تقرره الدولة ... إلخ.

- التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية، إما كإجراءات وقائية مانعة، أو على أساس مبدأ المعاملة بالمثل. كما قد تأخذ الدولة مبدأ الرسوم التفضيلية التى تعنى التمييز فى المعاملة الضريبية لمصلحة البعض، نظرا لوجود روابط مصلحية أو سياسية خاصة معها.

- فرض قيود على التحويلات الخارجية، أو فرض ضرائب عالية على الاستثمارات الأجنبية، أو تقديم بعض الإغراءات والحوافز لها عن طريق إعفائها من تلك الضرائب بصورة جزية أو كلية لفترة معينة، تختلف فى أقصاها بحسب الاحتياجات التى تحددها الدولة لنفسها من وراء جذب رءوس الأموال والخبرات الأجنبية إليها.

- تقديم المنح والقروض لبعض الدول الخارجية بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر سوق.

- التعديل فى الشروط التى تحكم انتقال رأس المال أو حركة التجارة إلى الخارج، سواء بالتقييد أو التسريح، مما يترتب عليه التعديل فى هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة. وقد تكون التعديلات شاملة تضم كل القطاعات التى يمتد إليها التعامل الاقتصادى مع الخارج، كما قد تكون مقصورة على قطاعات معينة ... إلخ.

٣- الأهداف السياسية والاستراتيجية:

تركز الدبلوماسية الاقتصادية بشكل عام على الإطار الخاص بمحاولة إقناع الأطراف المستهدفين بتأثيرها بالتحول فى الاتجاه السياسى الذى يتفق ومصالح الدول لهذا النوع من الدبلوماسية، والذى ينبع من رؤيتها الذاتية لحقائق الواقع الدولى الذى تتعامل معه. لكن هل يقتصر استخدام الدبلوماسية الاقتصادية على الدول الغنية، أو القادرة، أو الصناعية، أو المتقدمة وحدها، أم إن ذلك الاستخدام يمتد إلى الدول الصغرى أيضا؟

تشمل الملاحظات التى تقال حول تطبيق أساليب الدبلوماسية الاقتصادية فى العلاقات الدولية أنه فى ظل التطبيق، يتعذر فصل الأهداف الاقتصادية عن الأهداف السياسية. ويرجع ذلك إلى أن استخدام الدبلوماسية الاقتصادية يقود فى الوقت نفسه إلى سلسلة من التأثيرات المتداخلة فى المجالين الاقتصادى والسياسى. وحتى الآن، لم تحظ العلاقة بين الأهداف السياسية والأهداف الاقتصادية للدبلوماسية الاقتصادية بدراسة موضوعية معمقة تستطيع أن تحددها، وأن تضعها فى إطارها السليم من التحليل. وربما يرجع السبب فى ذلك إلى أن عددا غير قليل منهم لا يزال أسير الاعتقاد بأن مبدأ الاقتصاد الحر يتنافى مع استخدام الأدوات الاقتصادية لأغراض سياسية. وبالتالى، فإنهم يرفضون الانسياق وراء تحليل الظواهر وعمليات لا يقبلونها من حيث الفكرة أو المبدأ(٤).

ثانيا- مفهوم القوى الصاعدة:

١- ماذا نعنى بالصعود؟: تتطلب مسألة الصعود تحريا سياسيا شاملا، فلا يمكن لدولة أن تصبح صاعدة، ما لم تتطلع إلى الداخل أكثر من الخارج بهدف خلق سوق محلية، وبالتالى إعادة تأكيد السيادة الوطنية على الاقتصاد القومى. ويتطلب تحقيق هدف السيادة الوطنية، على جميع جوانب الحياة

الاقتصادية، تطبيق سياسات تحمى الأمن الغذائى، والسيادة الوطنية على الموارد، والوصول إلى الموارد خارج البلاد. وتتناقض هذه الأهداف مع أهداف طبقة الكومبرادور الراضين بنماذج النمو التى تلبى احتياجات المنظومة العالمية السائدة (الليبرالية) الدولية، والإمكانيات التى تقدمها.

وفى هذا التعريف المقترح للصعود، لم يتم ذكر طابع الاستراتيجية السياسية للدولة والمجتمع، رأسماليا كان أو اشتراكيا؟ وذلك بالرغم من أنه لا يمكن إهمال هذا السؤال، لأن اختيار الطبقة الحاكمة يؤثر تأثيرا أساسيا فى نجاح عملية الصعود.

ترتبط عملية الصعود بالجوانب السياسية من ناحية، وعملية التحول الاجتماعى المصاحب من ناحية أخرى. فعملية الصعود لا تعبر فقط عن تماسك داخلى لسياسة اقتصادية، وإنما تتوقف على درجة تكاملها أو تناقضها مع التحول الاجتماعى. والصراعات الاجتماعية –سواء بنيت على أساس طبقى أو سياسى– لا تكيف نفسها للتلاؤم مع منطق اضطلاع الدولة بعملية الصعود. فالصعود هو عبارة عن سلسلة من الخطوات المتتالية، ويمكن للخطوات الأولى أن تمهد الطريق للنجاحات التالية، أو أن تصل الدولة إلى طريق مسدود.

تمر بالمقابل العلاقة بين الاقتصاد الصاعد والاقتصاد العالمى بتحولات مستمرة. ومن هذين المنظورين المختلفين، تأتى السياسات التى يمكن أن تعزز من السيادة الوطنية أو تضعفها، وفى الوقت نفسه تعزز التضامن الاجتماعى أو تضعه. فالصعود ليس مشروعا اقتصاديا يقاس بنمو الصادرات أو بقوتها، وإنما هو مشروع سياسى كلى. فالأدوات المتحكمة فى الصعود بالطريقة التقليدية تقوم على: تطوير التكنولوجيا، والقدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية، والهيمنة على المنظومة المالية العالمية، والهيمنة على توزيع المعلومات، واحتكار أسلحة التدمير الشامل. وبهذا، تدخل طموحات الدول الصاعدة فى صراع مع الأهداف الاستراتيجية للقوى التقليدية(٥).

٢- تعريف القوى الصاعدة: على الرغم من عدم الاهتمام الكافى بمفهوم القوة الصاعدة منذ الحرب الباردة، فإن محاولات تصنيف الدول لقدراتها المادية وحجمها قد حظيت باهتمام الباحثين منذ عقود طويلة.

ويستعمل مصطلح القوى الصاعدة فى مجال العلاقات الدولية لوصف الدول التى هى ليست قوى كبرى، وليست قوى صغرى، لكنها من الدول التى تملك أسباب التأثير الدولى. وهناك من الباحثين من يفرق بين مفهوم القوى المتوسطة الجديدة، أو الصاعدة، والقوى المتوسطة التقليدية، مع أن كلا المفهومين يشير إلى وضع الدولة التى ليست قوة كبرى، وليست قوة صغرى، فهى قوة متوسطة.

ويرى إدوارد جوردان أن الاختلاف بين القوى المتوسطة التقليدية، والقوى المتوسطة الجديدة، أو الصاعدة، يكمن فى الهدف. فالقوى الصاعدة تسعى إلى إحداث تحول فى النظام الدولى من خلال سعيها للإصلاح الجذرى على المستوى الدولى. أما القوى التقليدية، فهى تسعى إلى الحفاظ على النظام الدولى، وقد تطالب بإصلاح تدريجى(٦). نصل فى التحليل الأخير إلى أن القوى الصاعدة هى قوى إقليمية ذات طموح عالمى.

المحور الثانى- مجموعة "البريكس" .. التعريف والمقدرات:

تبنى الدول استراتيجياتها لتحقيق أهدافها بناء على ما تملكه من قدرات، وكذلك الأمر بالنسبة لمجموعة "البريكس" التى تزخر بقدرات اقتصادية جعلتها مصنفة ضمن الدول الصاعدة، وهذا سوف يتم تناوله من خلال التطرق إلى تعريف مجموعة "البريكس"، إضافة إلى البحث فى قدراتها الاقتصادية، نظرا لتراجع أهمية القوة العسكرية لمصلحة القوة الاقتصادية فى الوقت الحالى.

أولا- تعريف مجموعة "البريكس":

فى عام ٢٠٠١، صاغ رئيس مجموعة "جولدمان ساكس"، جيم أونيل، مصطلح "بريك BRIC" لوصف مجموعة من الاقتصادات الصاعدة المكونة من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، والتى أصبحت تدريجيا قاطرة النمو الاقتصادى العالمى. وبمرور السنوات، أدى الصعود الاقتصادى المتزايد لهذه الدول إلى شيوع المصطلح(٧).

وتشكل مجموعة "البريكس" الانطلاقة الأولى لتغيير الأنماط القديمة فى ممارسة السياسة المالية العالمية. وبالرجوع إلى الترتيب الزمنى التاريخى، نجد المفاوضات بشأن تشكيل مجموعة "بريك" بدأ عام ٢٠٠٦، حين عقد أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول مجموعة "البريكس" بمدينة برهص، ثم فى عام ٢٠٠٨، وذلك فى جزيرة هوكايدو اليابانية، حيث اجتمعت آنذاك قمة الثمانى الكبار. وشارك فى هذه القمة كل من رؤساء: روسيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية، والبرازيل، ورئيس وزراء الهند. واتفق الرؤساء على مواصلة التنسيق فى القضايا الاقتصادية العالمية، بما فيها التعاون فى المجال الاقتصادى، وحل المسألة الغذائية(٨).

ويمكن التعبير أكثر عن مجموعة "البريكس" بطريقة مرتبة زمنيا، حيث إن كلمة "البريكس" تعنى الأحرف الأجنبية الأولى للدول صاحبة أسرع نمو اقتصادى فى العالم، وهى البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا (بدأت المجموعة بالدول الأربع الأولى، ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا عام ٢٠١٠، إذ أصبحت تسمى بـ "البريكس" بدلا من "البريك" سابقا)، ويمكن أن يطلق على تجمع "البريكس" أيضا اسم "٥ ر"، إشارة لأسماء عملات الدول الأعضاء (ريال البرازيل، الروبل، روبية، رنمينبى، راند)(٩).

عموما، تختلف مجموعة "البريكس" بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات التى شهدتها الساحة الدولية من قبل، حيث لا يوجد رابط مشترك بين الدول الخمس، سواء كان سياسيا، أو اقتصاديا، أو ثقافيا، أو غيره، كما أنه لا يربطها رابط جغرافى أو إقليمى، بل تأتى من أربع قارات مختلفة. كما أن هناك تباينا واضحا فى درجات نموها الاقتصادى، ومستوياتها

الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبى، فهى مجموعة محايدة تماما بالنسبة للتوازنات العالمية. كما أن اهتمام المجموعة يتركز فى الأساس على النواحى الاقتصادية والمالية العالمية، ولا يتعرض للقضايا أساسية إلا إذا كانت مرتبطة بالشأن الاقتصادى العالمى من قبيل مقترحات، مثل طرح عملة دولية جديدة، أو إصلاح صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى(١٠).

ثانيا- المقدرات الاقتصادية لمجموعة "البريكس":

وفقا لما ذكره صندوق النقد الدولى، فإن التقديرات تشير إلى أن المجموعة الخماسية التعاونية، التى تشكل قرابة ثلث سكان العالم، وتمثل ما يزيد على ربع مساحة الأرض، حققت ناتجا محليا إجماليا مجمعا يقدر بنحو ٦,١٣ تريليون دولار أمريكى عام ٢٠١١، بنسبة ٥,١٩٪ من إجمالى الناتج المحلى العالمى. وقد نمت التجارة فيما بين دول "البريكس" بمتوسط سنوى نسبته ٢٨٪ من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠، ووصلت إلى ٢٣٩ مليار دولار فى ٢٠١٠، لتمثل نسبة أكثر بكثير من التجارة العالمية.

وستتجاوز دول "البريكس" الدول الغربية الأكثر تقدما. وفى الوقت ذاته، تصبح "البريكس" أكثر جذبا لرأس المال الدولى غير المستخدم، وهو ما يبرهن على قدرتها التنافسية المتصاعدة.

وقال يورى موسكين، نائب عميد معهد الاقتصاد والأعمال فى موسكو، إن "البريكس": "تجذب رءوس الأموال الساخنة من المناطق الأخرى، حيث لا تستطيع تلك الموارد المالية إيجاد موطئ للاستثمار. وتعد أسواق "البريكس" أكثر جذبا للشركات بسبب تمتعها بقوة عمالة أرخص". وأضاف "أن الحوادث الأخيرة تظهر أن نمو "البريكس" يؤثر بشكل مباشر فى الاقتصادات الغربية. وتعمل "البريكس" من خلال اتفاقات الصندوق الدولى، عبر زيادة حصص "البريكس" فى الصندوق" وفقا لما ذكرته "رويترز" حول آفاق الاستثمار فى ديسمبر ٢٠١٠، وهو ما يشير إلى أن مجموعة "البريكس" قد تصبح بحجم الدول السبع بحلول عام ٢٠٢٧.

وتظهر توقعات طويلة الأجل أن "البريكس" ستسهم بقرابة ٥٠٪ من أسواق الأسهم العالمية بحلول عام ٢٠٥٠، وسيتجاوز ناتجها الإجمالى المحلى المجمع مثيله فى الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام ٢٠٢٠. وقد اتخذت مجموعة "البريكس"، إضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادى، خطوات للدعم والتنسيق السياسى الداخلى لزيادة أرباحها وتأثيرها فى الساحة الدولية.

ويرى ماريانوتورزى، الأستاذ فى جامعة توركواتو دى تيلافى بوينس آيرس، أنه "فى غضون السنوات الخمس عشرة المقبلة، ستعيد "البريكس" هيكلة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية الدولية. وفى تلك الفترة، سيكون من الصعب أن تتراجع قوتها إلى الوراء مرة أخرى"(١١).

١- المقومات الاقتصادية لمجموعة "البريكس":

تعمل كل دولة على الاستثمار فيما لديها من إمكانيات اقتصادية، وذلك من أجل النهوض باقتصادها وتطوير مجتمعها. ودول "البريكس"، على غرار دول العالم، بها إمكانيات لا يستهان بها تساعدها على تقدمها وصعودها اقتصاديا. فالاستثمار فى رأس المال البشرى والمادى يعد من مقومات القوة الاقتصادية. ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلى:

- مقومات القوة البشرية لمجموعة "البريكس": تتميز مجموعة "البريكس" بتفوق ملحوظ فى العنصر البشرى كأحد مقومات قوتها لاقتصادية، إذ تشكل نحو ٤٢٪ من سكان العالم. فالصين عدد سكانها، حسب إحصاءات التعداد السكانى عام ٢٠١٤، يتجاوز المليار و٣٧٠ مليون نسمة، أى ما يعادل ١٩,٩٪ من سكان العالم. والهند -حسب الإحصاءات المنشورة على الموقع الرسمى لصندوق النقد الدولى عام ٢٠١٤- تجاوز عدد سكانها مليارا و٢٩٥ مليون نسمة، أى ما يعادل ١٧٪ من سكان العالم. أما البرازيل، فقد بلغ عدد سكانها نحو ٢٠٠ مليون نسمة حسب إحصاءات نشرها الصندوق النقد الدولى عام ٢٠١٤، حيث تعد ثالث دول "البريكس" من حيث عدد السكان، ثم تليها روسيا بعدد سكان بلغ ١٤٣ مليون نسمة، حسب إحصاءات وزارة العدل والضمان الاجتماعى الروسى لسنة ٢٠١٤. أما جنوب إفريقيا، فهى الأقل فى عدد السكان، إذ يقدر عدد سكانها بنحو ٥٤ مليون نسمة، حسب الإحصاءات الرسمية لسنة ٢٠١٤(١٢).

ومن خلال هذه الأرقام، نرى أن عدد سكان مجموعة "البريكس" يشكل ٤٢٪ من سكان العالم. والملاحظ عن هذه النسبة السكانية المرتفعة هو أن دول تلك المجموعة استطاعت أن توظف عدد سكانها المرتفع فى المجال الاقتصادى. ولذلك، يلاحظ أن سوق العمل متسعة، والعمالة متوافرة بتكلفة قليلة، وهذا يسهم فى تدفق المستثمرين الأجانب بسب انخفاض تكاليف هذه الأيدى العاملة.

- الركيزة الجغرافية كمقوم للقوة الاقتصادية: هناك معادلة اقتصادية يؤمن بها أغلب الباحثين والاقتصاديين، على وجه الخصوص، وهى أنه "كلما زادت مساحة الدولة جغرافيا، زادت حظوظها فى توافر الموارد الطبيعية المتنوعة التى تحتاج إليها فى تنمية اقتصاداتها". وبالنظر لدول "البريكس"، نجد أن روسيا هى أكبر دولة من حيث المساحة عالميا، وفى "البريكس" أيضا، حيث تقدر مساحتها بـ ١٧,١ مليون كلم٢، ثم تأتى بعدها الصين بمساحة قدرها ٩,٥ مليون كلم٢، وهى بهذا تكون ثانى كبرى دول "البريكس" من حيث المساحة، ثم تأتى البرازيل بمساحة ٨,٥ مليون كلم٢، ثم الهند بـ ٣,٣ مليون كلم٢، وأخيرا جنوب إفريقيا بـ ١,٢ مليون كلم٢(١٣).

ويلاحظ من السابق أن دول "البريكس" تمثل نحو ربع اليابسة من العالم، وهذا يشير، حسب معادلة الاقتصاديين سالفة الذكر الخاصة، إلى أهمية المساحة الجغرافية فى توافر الموارد الطبيعية، حيث إن تجمع "البريكس" يحتوى على ثروة باطنية مهمة فى الاقتصاد العالمى، يمكن البحث فيها من خلال العنصر المالى.

- الموارد الطبيعية مقوم ثالث للقوة الاقتصادية فى دول "البريكس": تحتل دول "البريكس" الصدارة فى كثير من الموارد المعدنية. فالبرازيل تمتلك احتياطيا هائلا من الحديد والماغنسيوم

وغيرهما من المعادن، فضلا عن اليورانيوم والألماس الصناعى، والأحجار الكريمة، وهذه المعادن دفعت بعجلة التنمية الاقتصادية فى تلك الدولة، كما اقتربت من حالة الاكتفاء الذاتى من الأغذية، حيث يسهم قطاع الزراعة بنسبة ٢٣,٨٪ من الناتج القومى الإجمالى، حسب إحصاءات ٢٠٠٥. أما الثروة الحيوانية، فيعمل فيها ربع القوة العاملة، وتنشط فى هذا القطاع أكثر من ستة ملايين مؤسسة زراعية.

أما روسيا، فهى الأخرى تمتلك ثروة معدنية ضخمة من فحم، وبترول، وغاز، ومناجم ذهب بما يؤهلها لأن تؤدى دورا فاعلا فى الاقتصاد العالمى ضمن مجموعة "البريكس"، فضلا عن قطاع الزراعة الذى يوفر فرص عمل لأكثر من ٦٠٪ من سكانها. وبذلك، تكون البرازيل قادرة على إشباع غالبية احتياجاتها الغذائية من الإنتاج المحلى، وتعد البرازيل من أكثر البلدان المصدرة للحوم.

فى حين نجد أن الصين أكبر منتج للطاقة المتجددة (الخلايا الشمسية) وتوربينات الرياح فى العالم، ولديها قطاع زراعة متقدم، يعمل به ٤٨٪ من السكان، كما لديها ثروة حيوانية هائلة.

أما جنوب إفريقيا، فتمتلك ثروة طائلة من البلاتين تقدر بـ ٩٥٪ من الاحتياطى العالمى، ويمثل احتياطيها من الذهب نسبة ١٢٪ من الاحتياطى العالمى. أما الماغنسيوم، فيمثل ٢٤٪، ويمثل الكروميت ٤٢٪ من الاحتياطى العالمى. وفى قطاع الزراعة، تحتل جنوب إفريقيا ٣٢ من بين الدول الأكثر إنتاجا للزراعة.

وتعد الهند من الدول الغنية فى الموارد الطبيعية، حيث تتنوع فيها الطبيعة من الصحراء الجرداء إلى الغابات الاستوائية، كما أن بها العديد من الأنهار التى تنبع من الجبال الشمالية التى تحمل معها الطمى للسهول. وتعد الأرض والمياه من أهم الموارد الطبيعية للهند، حيث إن ٤٥,٣٪ من أراضيها قابلة للزراعة، ويمثل قطاع الزراعة، بما فيه الغابات والصيد، ٢٧,٧٪ من الناتج المحلى، ويعمل فيه نحو ٦٧٪ من القوى العاملة فى الهند(١٤).

ويفهم من السابق أن دول "البريكس" تمتلك من المقومات الاقتصادية ما يؤهلها لأن تؤدى دورا أكبر فى الاقتصادى الدولى من خلال إمداد العالم بالموارد التى تزخر بها، إضافة إلى توفير أيد عاملة من شأنها أن تنشط الاستثمار الذى بدوره يوسع من عمليات التبادل التجارية. ولتوضيح ما سبق، نتطرق إلى حجم التبادلات التجارية لدول "البريكس" فى التجارة الدولية على النحو التالى:

١- تأثير "البريكس" فى التجارة الدولية:

فى سبتمبر ٢٠١٢، قال وانج تشاون، وزير الخارجية الصينى، "إن حجم التجارة السنوية بين الأعضاء الخمسة فى "البريكس" قد زاد بنحو ست مرات فى العقد الماضى ليصل إلى ٣٠٠ مليار دولار أمريكى ٢٠١١".

إن حصة التجارة البينية لدول "البريكس"، بناء على رقم معلن فى عام ٢٠١٢، وهو ٣٠٠ مليار دولار، يضعها فى موقع متأخر بالنسبة إلى تكتل يراد له أن ينتج بديلا نقديا، ولكن معدل نمو التجارة البالغ ٦٠٠٪ فى عقد واحد يعطى أفقا واسع الاحتمالات، إذ أسست دول هذه المجموعة بنكا لتمويل يبلغ رأس ماله ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٢.

كما أن حصة هذه الدول من تبادلاته التجارية مع العالم الخارجى آخذة فى النمو، خلافا لتراجعات حصص الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى فى التجارة الدولية.

والجدول رقم (١) يوضح حجم التجارة لمجموعة "البريكس" عام ٢٠١٢، مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى.

حجم التجارة السلعية لمجموعة "البريكس" ٢٠١٢
(بمليارات الدولارات ونسبة مساهمتها)

الدولة	حجم التجارة السلعية	نسبة مساهمتها بالمئة
الصين	٣٨٦٧	١٠
روسيا	٨٦٤	٢
البرازيل	٧٤٨	٢
الهند	٤٧٦	١
جنوب إفريقيا	٢١١	١
أمريكا	٣٨٨٢	١٠
الاتحاد الأوروبى	٤٤٦٨	١٢

المصدر: فارس سعد، عندما تقول دول "البريكس" لا لأمريكا، مجلة البناء، ٢٠١٤

حجم التجارة لدول "البريكس" ٢٠١٢
(بمليارات الدولارات ونسبتها المئوية)

الدولة	حجم الخدمات التجارية	نسبة مساهمتها بالمئة
الصين	٤٧٠	٥
روسيا	١٦٢	٢
البرازيل	٢٦٨	٣
الهند	١١٦	١
جنوب إفريقيا	رقم ضئيل جدا	
أمريكا	١٠٣٢	١٢
الاتحاد الأوروبى	١٤٨٢	١٧

المصدر: فارس سعد، عندما تقول دول "البريكس" لا لأمريكا، مجلة البناء، ٢٠١٤

من خلال الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢)، يتضح أن حصة "البريكس" فى التجارة الدولية تبلغ ١٥٪ تقريبا من حجم التجارة السلعية العالمية، ونحو ١١٪ من حجم الخدمات التجارية العالمية، إذا ما قارنا ذلك بحجم التجارة السلعية، وحجم الخدمات التجارية العالمية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى الذى يبلغ بين ١٧ و١٢٪ من حجم التجارة العالمى. والسبب فى نجاح دول "البريكس" فى هذا الميدان هو أن المعاملات التجارية البينية لدول "البريكس" لا تعتمد كلها على

الدولار، فمنها ما يتم وفق العملات المحلية لشركاء "البريكس" التجاريين. على الرغم من أن هذه التعاملات لا تزال قليلة نسبيا، فإن التنامى فى التجارة الدولية يجعل الدولار فى مأزق، خاصة فى حالة زيادة التعامل بالعملات المحلية.

٢- صعود دول "البريكس" فى الاقتصاد الدولى:

من خلال الإحصاءات السابقة، ومن خلال معدلات نمو الاقتصادى، وحجم الاستثمارات الأجنبية، وأيضا من خلال الاحتياطيات النقدية التى سجلتها دول المجموعة، نلاحظ أن مجموعة "البريكس" فى تصاعد مستمر فى الاقتصاد الدولى، وهذا ما سيوضحه الجدول التالى:

وبقراءة الجدول رقم (٣)، نلاحظ حدوث ارتفاع واضح فى معدل النمو لمجموعة "البريكس" اقتصاديا من ٨,٧٪ عام ٢٠٠١ إلى ١٩,٧٪ عام ٢٠١١. وقد ساعد هذا الارتفاع فى أن تلعب تلك الدول الخمس دورا واضحا فى الاقتصاد العالمى. وقد ظهر هذا الدور حينما طالبت تلك الدول بإصلاح نظام التصويت فى المؤسسات الدولية، وبالضبط فى الصندوق النقد الدولى، حيث إن نظام التصويت فى تلك المؤسسات لم يرضها، نظرا للسيطرة الغربية عليه، حيث إن أوروبا لديها حقوق التصويت بنسبة ٣٥,٦٪ من الأصوات، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٦,٨٪. وبالتالى، يمكن القول إن يأس دول "البريكس" من عدم إصلاح نظام التصويت فى صندوق النقد الدولى جعلها تبادر بإنشاء بنك للتنمية عام ٢٠١٢، محاولة منها فى تغيير منحى الاقتصاد العالمى(١٥).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (١) أن تدفقات رأس المال الدولى كانت واضحة باتجاه دول المجموعة، على الرغم من الأزمة

وزن دول البريكس فى الاقتصاد العالمى من ٢٠٠١ إلى ٢٠١١
(بمليارات الدولارات والنسبة المئوية)

٢٠٠١				٢٠١١			
المركز	الدولة	الناتج المحلى الإجمالى	النسبة المئوية	المركز	الدولة	الناتج المحلى الإجمالى	النسبة المئوية
٦	الصين	١٣٢٤,٨	٤,١	٢	الصين	٧٢٩٨,١	١٠,٤
١١	البرازيل	٥٥٤,٤	١	٦	البرازيل	٢٤٩٢,٩	٣,٥
١٣	الهند	٤٨٧,٨	١,٥	٩	الهند	١٨٥٠,٤	٢,٦
١٦	روسيا	٣٠٦,٦	٠,٦	١١	روسيا	١٦٧٦,٦	٢,٤
٣٥	جنوب إفريقيا	١١٨,٦	٠,٣	٢٩	جنوب إفريقيا	٤٠٨,١	٠,٥
البريكس		٢٧٩٢,٣	٨,٧	البريكس		١٣٧٢٥,٧	١٩,٧
مجموعة السبع		٢٠٩٨٠	٦٤,٤	مجموعة السبع		٣٣٦٧٠	٤٨,٣
العالم		٣٢٠٩٠	١٠٠	العالم		٦٩٦٥٩,٦	١٠٠

Source: Fode Saliou Toure, "La Cooperation de I' Afrique avec les pays "BRICS", une Troisieme voie pour le developpement de I' Afrique?", memoire presente comme exigence par Tielle de la maitrise en science politique, universite du Quebeca Montreal, avril 2013, p.26.

شكل رقم (١)
الاستثمار الأجنبى المباشر لدول "البريكس" بين ١٩٩٠ - ٢٠١٠

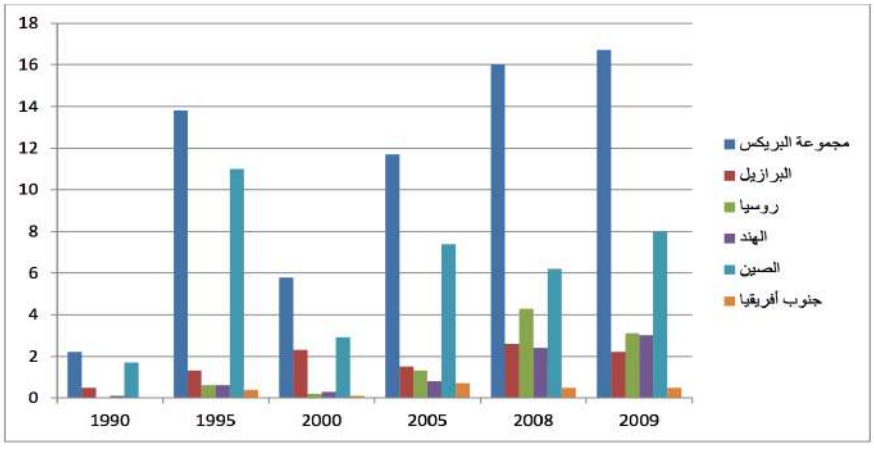

Source: Fode Saliou Toure, "La Cooperation de I' Afrique avec les pays "BRICS", une Troisieme voie pour le developpement de I' Afrique?", memoire presente comme exigence par Tielle de la maitrise en science politique, universite du Quebeca Montreal, avril 2013, p.29.

المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨، وسمح هذا لدول "البريكس" بتكديس احتياطيات أساسية، واكتساب تكنولوجيا، حيث وصل بها تدفق الاستثمار فى عام ٢٠١٠ إلى ١٧,٨٪ مقابل ٢,٢٪ عام ١٩٩٠، و١٦٪ عام ٢٠٠٨. أما عن حجم الاحتياطيات، فقد وصلت عام ٢٠١٠ إلى ٤٠٪ مقابل ٤٪ عام ١٩٩٠، و١٣٪ عام ٢٠٠٠، ويمكن توضيح ذلك فى الجدول التالى:

تغيير الاحتياطيات النقدية الأجنبية لدول البريكس ١٩٩٠-٢٠١٠

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
البريكس (مليار دولار)	٤١,٢	١٦٢,٥	٢٧١,٢	١٢٠٣,٢	٢٨٤٣,٧	٣٣٧٤,٨	٣٩١٤,٩
البريكس نسبة مئوية	٤,٢	١٠,٦	١٣,٣	٢٧,١	٣٧,٧	٣٩	٠,١١
البرازيل	٠,٨	٣,٣	١,٦	١,٢	٢,٦	٢,٧	٢,٩
روسيا	–	٠,١	١,٢	٤	٥,٥	٤,٨	٤,٦
الهند	٠,٢	١,٢	١,٩	٣	٣,٣	٣,١	٢,٨
الصين	٣,١	٥	٨,٣	١٨,٥	٢٥,٩	٢٨	٢٩,٤
جنوب إفريقيا	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤

وبفعل حركة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة، ارتفعت نسبة الاحتياطيات النقدية لدول "البريكس" من ٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٠٪ عام ٢٠١٠. وقد انعكس ذلك على حضور الدول فى الاقتصاد الدولى، وأصبح لها صوت مسموع فى القرارات الدولية، وأيضا ساعدها على زيادة حصصها فى صندوق النقد الدولى، وأسهم فى ارتفاع نسبة التصويت لديها، وهذا ساعد فى إنشاء بنك التنمية الجديد للمجموعة وتمويله بعملاتها المحلية.

من خلال الشكل رقم (٢)، يتضح أن القوى الصاعدة،

شكل رقم (٢)
نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (٪)

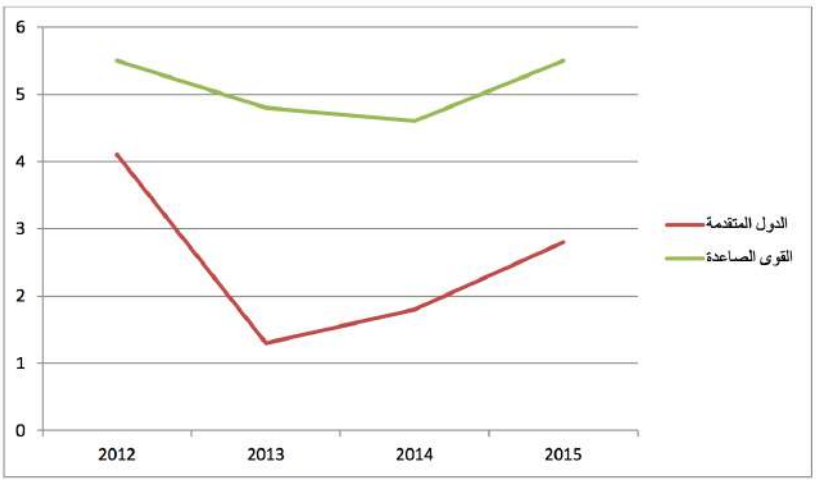

المصدر : صندوق النقد الدولى ٢٠١٥

وبالضبط دول مجموعة "البريكس"، تمثل ثلثى النمو العالمى، حيث بلغ نمو الناتج الإجمالى المحلى للقوى الصاعدة ٥,٥٪ سنة ٢٠١٢، فى الوقت الذى بلغ فيه نمو الناتج الإجمالى المحلى للدول المتقدمة ١,٤٪. ويشير تحليل هذه النسب إلى أن القوى الصاعدة تسهم بأكثر من ثلثى النمو العالمى الذى بلغ ٦,٤٪ عام ٢٠١٤ و ٢,٥٪ عام ٢٠١٥. وبهذا، تتجه القوى الصاعدة أو مجموعة "البريكس" نحو تغيير منحى العلاقات الاقتصادية الدولية، ونحو عالم متعدد الأقطاب اقتصاديا.

المحور الثالث- بنك التنمية لمجموعة "البريكس" .. الرؤية والهدف:

بعد تزايد النمو الاقتصادى لمجموعة "البريكس"، أصبحت هذه المجموعة ذات مكانة عالمية أدت بها إلى إنشاء بنك للتنمية، الذى نتطرق إلى رؤية إنشائه وأهدافه على النحو التالى:

١- قمة الإعلان عن فكرة إنشاء بنك التنمية لمجموعة "البريكس": تجسد إطار العمل على العلاقات البينية (بين دول "البريكس") فى بناء التنمية من أجل إقامة نظام احتياطى يحمى دول الأعضاء فى المجموعة من تقلبات الاقتصاد العالمى، حيث أعلن قادة دول "البريكس" فى القمة السادسة للمجموعة، التى انعقدت بالبرازيل فى ١٥ يوليو ٢٠١٤ عن إنشاء بنك مشترك للتنمية برأس مال يقدر بـ ١٠٠ مليار دولار، وتم الاتفاق على أن يكون مقره شنغهاى، كما اتفقوا على إنشاء مصرف احتياطى نقدى(١٦).

٢- بنك "البريكس" منصة لرؤية أداء مجموعة "البريكس": لقد قامت دول "البريكس" بمقدمة الجهود العالمية للقضاء على الفقر. فمثلا من خلال جهود البرازيل فى التصدى للتمييز، وعدم المساواة فى توزيع الثروة، والفرص، والحد من الفقر، ومن خلال الجهود الخاصة بكل دولة على حدة فى مجموعة "البريكس"، تطلعت هذه الدول لدور قيادى وحاسم فى تحقيق التنمية المستدامة. وعلى إثر هذا الطرح، برزت فكرة إنشاء بنك لتنمية مجموعة "البريكس" كتعبير عن أداء هذه الدول(١٧).

٣- آلية المساهمة فى بنك التنمية لمجموعة "البريكس": تتوزع بين الدول الأعضاء، إذ تضخ الصين ٤١ مليار دولار، لأنها صاحبة أكبر اقتصاد فى المجموعة، فى حين تسهم كل من روسيا، والبرازيل، والهند بحصص متساوية، تبلغ للواحدة ١٨ مليار دولار. أما جنوب إفريقيا، صاحبة المساهمة الأصغر، فتسهم بخمسة مليارات دولار. وعليه، فإن البنك والصندوق الاحتياطى يتشكلان من رأس مال يبلغ ٢٠٠ مليار دولار(١٨).

٤- أهداف مجموعة "البريكس" من إنشاء بنك التنمية: على مر السنوات، عانى الدولار الأمريكى أزمات برزت جليا فى تراجع التجارة الدولية فى العقود الثلاثة الأخيرة كانعكاس لحالة الركود العالمية. حيث إنه أمام مرأى المصالح الاقتصادية للقوى الصاعدة عامة، ومجموعة "البريكس" خاصة، عمدت الأخيرة إلى القيام بخطوات جريئة نوعا ما. ونتيجة لسياسة أمريكا، عملت دول "البريكس" على إيجاد عملة أو عملات بديلة تمكنها من الاحتفاظ بقيمة صرف عملاتها الوطنية، وقيم مدخراتها الدولية، حال حدوث تغير جذرى فى قيمة العملة الواحدة، إضافة إلى خلق آليات خاصة بها لتحقيق أهدافها الاقتصادية فى السوق المالية(١٩).

وكاستراتيجية لمواجهة الهيمنة الأمريكية، قامت مجموعة "البريكس" بتأسيس صندوق الاحتياطيات النقدية، الذى يبلغ حجمه المالى ١٠٠ مليار دولار، لمساندة الدول الأعضاء فى أوقات الطوارئ. كما يعمل على تحقيق عدة مهام، من بينها تجنب الدول النامية لضغوط السيولة القصيرة الأمد، وتعزيز شبكة الأمان المالية العالمية، وذلك فى انتظار تطويرها للصندوق لاحقا، ليصبح موازيا لصندوق النقد الدولى.

ومن خلال السياسة الاستثمارية والائتمانية الضرورية والمهمة، يعمل هذا البنك على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الصاعدة أو النامية، من خلال تقديم قروض بفوائد مقبولة، وعدم التدخل فى سياستها السيادية. كما يعمل البنك مع بنوك التنمية الإقليمية بهدف تعزيز فاعلية العمل الجماعى. وبهذا، برز هذا البنك لمنافسة الصندوق الدولى والبنك الدولى.

ويمكن تلخيص أهداف مجموعة "البريكس" من إنشاء بنك التنمية كآلية من آليات الدبلوماسية الاقتصادية فى الآتى:

- البحث عن آلية لحفظ أمنها الاقتصادى، وتشجيع قدراتها التنافسية العالمية مع كل الشركاء لتحقيق قدر من التكامل لاقتصادى، وتضافر الجهود من أجل تنمية الدول الأعضاء(٢٠)، من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما بين دول المجموعة وتنمية الدول التى يقوم بتمويلها بنك التنمية.

- تأكيد وضع نماذج ومناهج جديدة من أجل ضمان تنمية أكثر إنصافا، مع التركيز على التكامل والقوة فى اقتصادات "البريكس"، من خلال التنسيق بين سياساتها فى الدفاع عن مصالحها المشتركة.

- البحث فى فكرة إنشاء مجلس للمؤسسات الفكرية يكون مسئولا عن طرح الأفكار المبتكرة لقيادة جهاز متعدد الأطراف.

- تدويل عملاتها النقدية المحلية: وذلك من خلال التعامل بالعملات المحلية بين الدول الأعضاء فى المجموعة، فى أثناء المبادلات التجارية. كما يعمل البنك على تقديم قروض للدول النامية بالعملات المحلية بهدف التخلى عن هيمنة الدولار فى المعاملات التجارية. كما عمدت دول "البريكس" من خلال هذا الإجراء إلى البحث عن بدائل جديدة للمعاملات التجارية للبلدان النامية، وفك ارتباطها بالدولار بحسبان دول "البريكس" الشريك الاستراتيجى الأول للبلدان النامية(٢١).

عموما، كانت هذه هى الأهداف التى سعت مجموعة "البريكس" من خلالها إلى إنشاء هيكل دولى جديد مواز لصندوق النقد الدولى، تعمل من خلاله على تغيير منحى العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق انتقال العلاقات الدولية من مستوى الهيمنة الغربية على المؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية إلى العمل على خلق نهج اقتصادى متعدد الأقطاب اقتصاديا، قد يتحول إلى الجانب السياسى، وبالتالى التوجه نحو نظام متعدد الأقطاب فعليا.

المحور الرابع- دور مجموعة "البريكس" فى المؤسسات الدولية:

تعد قمة بترسبرج فى سبتمبر ٢٠٠٩ نقطة تاريخية مهمة كشفت عن أن هناك المزيد من دول العالم تتطلع إلى القيام بدور أكثر نشاطا فى الحكم العالمى، إلى جانب الاقتصادات التقليدية المنضوية تحت مسمى مجموعة السبع. لقد ظهرت مجموعة "البريكس"، وأخذت من التحولات الناتجة عن العولمة المزيد من الدبلوماسية الاقتصادية للعمل على المفاوضات التجارية فى إطار عالم متعدد الأقطاب(٢٢).

فمثلا، توسع الاستثمار الصينى فى إفريقيا، وأقام شراكات، استنادا إلى البراجماتية، وبرز بشكل واضح تجلى فى علاقة روسيا بالاتحاد الأوروبى، من خلال مشاريع الهيكلة حول أنابيب الغاز التى تمول بها روسيا شمال وجنوب أوروبا. هذه الأمثلة أوضحت لنا البعد المزدوج للدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة من خلال الأدوات المسخرة من قبل الدولة لخدمة السلطة السياسية. من هذا المنطلق، بنت مجموعة "البريكس" دبلوماسيتها الاقتصادية على مدى عقود، من أجل التكامل بين أعضاء مجموعة "البريكس". مثلا روسيا والصين دولتان لهما حق الفيتو، حيث يتم استخدامه فى الحصول على بعض الحقوق الدولية. لكن السؤال المطروح هو: هل يمكن للدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة، وبالضبط مجموعة "البريكس"، والتى تمثلت فى تأسيس بنك للتنمية، أن تؤثر فى المؤسسات الدولية؟ أو بالأحرى هل يمكن لبنك التنمية لمجموعة "البريكس" أن يؤثر فى المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى؟ وللإجابة عن هذا السؤال، نطرح ثلاث وجهات نظر، هى كالتالى:

* التصور الأول- موازنة أساسية بين القوى الصاعدة والمؤسسات الدولية:

يرى هذا التصور أن القوى الصاعدة أو تكتلات القوى الصاعدة، مثل "البريكس"، أو الإبسا (الإبسا تكتل يضم البرازيل، وجنوب إفريقيا، والهند) تسعى لزيادة القوة والنفوذ. وينطوى المفهوم التقليدى للموازنة على محاولة مقصودة لإعادة توزيع كل من القيم المطلقة والنسبية فى أمور الدولة. وبالتالى، فإن الآلية المركزية لصعود القوى تحتاج إلى تأمين الصعود النسبى للقوى الإقليمية الصاعدة، مقارنة بمنافسيها. وهذا الصعود بالمفهوم التقليدى من منظور خلق التوازن، أى تأكيد الاختلاف الأساسى المكرس فى النظام الدولى(٢٣).

يبرز هذا التصور داخل المؤسسات الدولية فى شكل الموازنة

اللينة، ويعنى أن عمق القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية يجعل من تحقيق التوازن غير واقعى، بل على العكس دفع بالقوى إلى زيادة الإنفاق العسكرى لدرجة الإنهاك. وهذا التصور رأى أن آلية الموازنة اللينة فى المؤسسات الدولية يشجع على التعددية القطبية(٢٤). يمكن أيضا القول إن التوازن اللين يؤدى إلى تقوية الاقتصاد، بالإضافة إلى أن التوازن اللين يوجد ما يسمى التوازن المؤسسى، حسب هذا التصور، بحيث يسعى هذا التوازن إلى ربط الدولة المستهدفة بالمؤسسات الدولية للحد من سلوكها (التوازن المؤسسى الشامل)، ويمكن أيضا استبعاد الدولة المستهدفة من المؤسسات الدولية (التوازن المؤسسى الحصرى)(٢٥). على سبيل المثال، عندما حاولت المؤسسات الدولية فرض عقوبات على روسيا، حين تدخلت فى شبه جزيرة القرم، فإن أغلبية دول "البريكس" عارضت ذلك فى إطار التكامل داخل هذه المجموعة. وفقا لهذا التصور، نرى أن الدول الصاعدة تسعى إلى تحقيق مكاسب نسبية فى إطار قوة علائقية.

*** التصور الثانى- القوى الصاعدة عائقا للمؤسسات الدولية:**

على خلاف التصور السابق، تعد وجهة النظر هذه مستمد من نظرية الاستقرار بالهيمنة، ونظرية تحول القوة. وهذا التصور يرى أن وصول القوى الجديدة ذات الأهمية فى النظام الدولى يؤدى لا محالة إلى تراجع المؤسسات الدولية، حيث إن صعود القوى، خاصة فى جانبها الاقتصادى، يكون عائقا أمام الأداء الفعال للمؤسسات الدولية.

والفرضية التى بنى عليها هذا التصور أفكاره مستمدة من وجود علاقة بين سيادة الهيمنة على النظام الدولى وتوفير السلع العامة. وبالتالى، فإن الحفاظ على الاستقرار الدولى يتطلب أن تبقى السيطرة بيد الاقتصاد الليبرالى العالمى الذى لديه قدرة على الانفتاح، ويوفر إمكانية أكبر للنهوض، لأن القوى الصاعدة -فى نظر هذا التصور- بقدر أهميتها فهى تميل إلى التصرف، كما أنها مستفيدة بالمجان، و هى التى تزعزع الاستقرار، لأنها تفتقر لاستراتيجيات كافية لتحقيق الاستقرار الدولى، وبالتالى هى عائق للنظام(٢٦). يدل ذلك على أن محاولة القوى الصاعدة لإعادة توزيع القوة تدعم فرضية التوازن من حيث العلائقية والمؤسسية، فيزيد من تقويض الإجماع على الهيمنة. بالمقابل، فإن الصعود يؤدى حتما إلى تراجع قوى أخرى.

*** التصور الثالث والأخير استقطاب القوى الصاعدة إلى المؤسسات الليبرالية الدولية:**

يرى هذا التصور أن طموحات إعادة التوزيع من الدول الصاعدة تعنى التغيرات لبعض هياكل المؤسسات الدولية، وذلك تماشيا مع قدرات هذه الدول الحديثة دون المساس بمبادئ الليبرالية الأساسية. وبالتالى -حسب هذا التصور- لا يوجد تناقض بين السلطة السياسية للمؤسسات، وصعود القوى الجديدة. ويستمد هذا التصور حجته الأولى من النظرية الوظيفية للمؤسسات الدولية. الحجة الثانية مستمدة من التحليل التاريخى لمبادئ الليبرالية التى تنطلق من العولمة التى فرضت على القوى الصاعدة التى تتبنى الليبرالية، وبالتالى تكون فرضية التعاون ضرورية. ويخلص هذا التصور إلى أن حوافز القوى الصاعدة تؤدى إلى استقطابها ضمن المؤسسات الدولية سلميا(٢٧).

عموما إذا أسقطنا هذه التصورات الثلاثة على دول مجموعة "البريكس"، فسنجد أنها تعزز دورها فى المحافل الدولية من خلال قدراتها الاقتصادية التى نمت بين ٢٠٠١ و٢٠١١، وكذلك من خلال قدراتها العسكرية العالمية، خاصة الصين، وروسيا، والهند، نظرا لامتلاكها القوة النووية التى تسهم فى إيجاد توازنات عسكرية، وإعادة شبح الحرب، وتعزيز نهج السلم فى العلاقات الدولى. كما أن توحيد العملة بين دول مجموعة "البريكس" فى التعامل التجارى ما هو إلا دليل على لعب هذه القوى دورا فى العلاقات الدولية ووزنها على الساحة الدولية، وذلك عن طريق فرض إدارة جديدة لسير العلاقات الدولية بعيدا عن الدولار الذى فرض على العملات الدولية، وأيضا دليل واضح على منافسة صندوق النقد الدولى فى سياستها تجاه الدول النامية والصاعدة من جهة أخرى.

وعلى الصعيد السياسى، نجد أن مجموعة "البريكس" قد اتخذت عدة مواقف فى مناسبات عديدة، حيث اتفقت على مواقف موحدة بشأن القضايا الدولية الرئيسية. على سبيل المثال، أكدت مجموعة "البريكس" إعلان ضرورة الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولى، سعيا لتحسين تمثيل أصوات ومصالح الاقتصادات الصاعدة، كما أنها عارضت عسكرة النزاع فى سوريا.

خاتمة:

يتفق الكثير من الباحثين على أن صعود "البريكس" هو صعود اقتصادى، حيث إن الخطوات المتقدمة للمجموعة تحمل فى ثناياها العديد من القراءات انطلاقا من فكرة أن الاقتصاد هو الوجه الثانى لعملة واحدة التى وجهها الأول السياسة. وبالنظر لأهداف مجموعة "البريكس"، نجد أن سعى هذه الدول إلى الإفلات من سيطرة الدولار الأمريكى ودوره، كعملة عالمية للتجارة الدولية، كان الخطوة الأولى لتوزيع القوة الدولية التى تعتمد على التجارة. وبالتالى عندما تتغير موازين القوى، تتغير معها مراكز صناعة القرار الدولية، وأيضا عندما خلقت هذه المجموعة مؤسسات دولية تعنى بالتنمية المستدامة خارج إطار صندوق النقد الدولى، الذى كان يتدخل فى قرارات الدول التى يتم إقراضها.

الإشكالية المطروحة إذن هى أن الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة تسعى لإدارة جديدة للعلاقات الدولية خارج الحلقة الليبرالية تتجسد من خلال تجمع "البريكس". رغم الاختلاف بين دول "البريكس" اقتصاديا وسياسيا، فإنه يجمعها رابط ثقافى، هو أنها لا تنتمى لدائرة الحضارة الغربية، فهى بهذا شكلت مزيجا حضاريا يستطيع أن يصنع عالما متعدد الأقطاب فى السنوات القادمة، حسب توقعات الكثير من الباحثين من أمثال ماريانونورزى، الأستاذ فى جامعة توركواتودى تيلا بوينس آيرس، ويورى موسكين، نائب عميد معهد الاقتصاد والأعمال العالمية فى موسكو، فهذه الدول دافعها واحد هو رفض الهيمنة الغربية. وكانت الخطوة الجريئة منها هى إنشاء بنك للتنمية، وصندوق الاحتياطى.

الهوامش :

١- إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١)، ص٤٢٤.

2- Lee, Donna and Brian Hocking, "Economic Diplomacy" in Robert A. Denemark (ed.) The International Studies Encyclopedia, Vol. II, (2010), pp. 1216-1227.

3- Hurunui Rashid, Economic Diplomacy in south Asia; august 2005; p.2, 25/1/2017 in the link: https://crawford.anu.edu.au

٤- إسماعيل صبرى مقلد، مرجع سابق، ص٤٢٨.

٥- سمير أمين، مصطلحا "الدولة الصاعدة" و"التنمية الرثة"، فى ٣ فبراير ٢٠١٧ على الرابط:
http://m.ahewar.org/s.asp?aid=467764&r=0&cid=0&u=&i=2100&q=

٦- صدفة محمد محمود، القوى المتوسطة فى النظام الدولى: التعريفات والاتجاهات النظرية، ٢٠١٣، ص ص ٧-١٦، فى ٢ فبراير ٢٠١٧ على الرابط: http://www.acadimia.edu/4227067

٧- مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، قمة "البريكس": محاولة لتحول جيو اقتصادى، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٥، ص٣، فى ٥ أبريل ٢٠١٦، على الرابط:
www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/.1530...

٨- صباح قدورى، مجموعة "البريكس" الاقتصادية وتحديات المستقبل، الحوار المتمدن، ٢٠١٤، على الرابط:
http://www.ahewar.org/dabat/show.art.asp?t=0aid=42393

٩- براهما تشلانى، "البريكس": البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسى، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢.

١٠- فارس سعد، عندما تقول دول "البريكس" لا لأمريكا، فى ٢ مارس ٢٠١٦، على الرابط:
http://www.al-binaa.com-/?aetucle=24297

١١- المرجع نفسه.

١٢- حسن سعد عبدالحميد، التهديد الاقتصادى للهيمنة الأمريكية "تكتل دول "البريكس" أنموذجا"، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، فى ١٥ أبريل ٢٠١٦، على الرابط:

13- Gauteng Province Porvincial treasury, Republic of South Africa South Africa's position BRICS Quartery bulletin, (annual report January march 2013). p.111.

١٤- رجاء سليم، الهند .. معلومات أساسية، مركز الجزيرة للدراسات، فى ١٠ أبريل ٢٠١٦، على الرابط:
http://www.aljaweera.net/specialfiles/pages/157e9c53-8f88-47ca-86d3-5a8a688f62cc

15- Fode Sali Ou Toure la Coopration de l'Afrique avec les pays BRICS, une Troisime voie pour le dveloppement de l'Afrique?, (mmoire prsent comme exigence partielle de la maitrise en science politique, universit du Qubec Montral, avril 2013). p.26.

١٦- فاتح اعمارة، دور التكتلات الاقتصادية فى الحوكمة الاقتصادية العالمية .. مجموعة "البريكس" (BRICS)أنموذجا، (رسالة ماجستير، الجزائر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص الحوكمة والتنمية، ٢٠١٤-٢٠١٥)، ص١٠٧.

17- Oxfam policy brief, "The BRICS Development Bank: why the world's newest global bank must adopt a pro-poor agenda", (Oxfam policy brief, 11 July 2014), p.17.

١٨- تقرير المساء، هل تنزع مجموعة "البريكس" إلى قيادة العالم اقتصاديا وسياسيا؟ ٢٠١٥، فى ١٠ أكتوبر ٢٠١٦، على الرابط:
https://search.mandumah.com/Record/713878

١٩- المرجع نفسه.

20- Oleg karpovich, Global Governance: past, present and future, (Bloomington: author house, 2013) ,p.405.

21- Eric Hellen, the status quo crisis: Global Financial Governance after 2008 meltdown, (New York: oxford university press, 2014), p.85.

22- Alexander Kateb, la Diplomatic Economique des Nouvelles Puissance, (article dans researchGte, Janury 2010), p.11.

23- Mathew d. Stephen, "Rising Regional Power and International Institution": (the foreign policy orientations of India, and brazil and south Africa, global society, university of Sussex library, vol,26, 3 July, 2012), p.294.

24- Ibid., p.294.

25- Ibid., p.295.

26- Ibid., p.295.

27- Ibid., p.298.